

التحديات التي تواجه حوكمة البنوك الإسلامية في ظل وجود هيئة الرقابة الشرعية

محمد عبد القادر مخزوم منصور

كلية القانون-جامعة سبها، ليبيا

للمراسلة: Moh.mansour@sebhau.edu.ly

المخلص تسلط هذه الورقة الضوء على بعض التحديات التي تواجه إدارة البنوك الإسلامية في ظل وجود هيئة الرقابة الشرعية من حيث مدى توافقها مع مبادئ الإدارة الرشيدة، فمن أبرز التحديات التي تم مناقشتها. تضارب الفتاوى والأحكام نتيجة لوجود هيئة خاصة للرقابة الشرعية في كل مؤسسة مصرفية، وغياب مرجعية شرعية موحدة، وكذلك الجمع بين السلطات المختلفة والمصالح المتعارضة، الأمر الذي أثار اهتمامات كثير من الباحثين والمراقبين بخصوص قضايا تتعلق بالسرية والشفافية والمنافسة، بالإضافة إلى وجود بعض الجدل حول بعض القضايا المرتبطة باستقلالية أعضاء هيئة الرقابة الشرعية عن إدارة المصرف.

الكلمات المفتاحية: (الرقابة الشرعية، المؤسسة، الشفافية، الحوكمة).

Challenges facing the governance of Islamic banks in the presence of the Shari'a Supervisory Board

Mohammed AbdulkaderMakhzoum Mansour

Faculty of Law, University of Sebha, Libya

Corresponding author: Moh.mansour@sebhau.edu.ly

Abstract This paper sheds light on some of the challenges facing the management of Islamic banks in light of the existence of the Sharia Supervisory Board in terms of its compliance with the principles of good governance. Unified legitimacy, as well as the combination of different authorities and conflicting interests, which raised the concerns of many researchers and observers on issues related to confidentiality, transparency and competition. In addition, there are some controversy on some issues related to the independence of members of the Shariah Supervisory Board Bank.

Keywords: (Sharia's Supervision, Institution, Transparency, Governance).

المقدمة

في الحالة المعروضة أمامها وأيضا تقوم بعملية تدقيق لاحقة للتأكد من أن المعاملة قد أجريت وفقا للفتوى الصادرة بالخصوص³، وقد أدى تنفيذ هذه المهام المتباينة في نفس التوقيت وبواسطة نفس الجسم إلى تمركز السلطات المختلفة في يد واحدة وكذلك الجمع بين المهام المتعارضة، فمن المعروف أن هذا النوع من الممارسات يخالف المبادئ الرئيسية لحوكمة الشركات⁴ وعلاوة على ذلك فقد وجهت العديد من الانتقادات لهيئة الرقابة الشرعية فيما يتعلق بألية إنشائها وعلاقة أعضائها مع إدارة المصرف، فمن المعلوم أنه في معظم الحالات يتم تعيين أعضاء هذه الهيئات من قبل مجلس إدارة المصرف مما يخلق انتقادات متزايدة وعلامات استفهام حول قضايا الاستقلالية والسرية والكفاءة، وهناك أيضا عنصر خارجي يضيف تحديا حقيقيا لهذا العدد الكبير من الهيئات الشرعية، والذي يتمثل في عدم وجود العدد الكافي من الخبراء في مجال الشريعة الإسلامية والمعاملات المالية.

من أجل طمأنت المستثمرين المسلمين إن الخدمات المالية الإسلامية التي تقدمها المصارف الإسلامية أو التقليدية تتقيد بمبادئ الشريعة الإسلامية، تلجأ هذه البنوك إلى تعيين عدد من علماء الشريعة الذين يشكلون ما يسمى "بهيئة الرقابة الشرعية" الأمر الذي أشار إليه بوضوح محافظ مصرف البحرين المركزي في المؤتمر العالمي للمصارف الإسلامية السنوي الرابع 2007 في المنامة "لدى البنوك الإسلامية آليات مختلفة لضمان توافق أنشطتها ومنتجاتها مع مبادئ الشريعة الإسلامية. وإن هيئة الرقابة الشرعية هي أول وأكثر هذه الآليات وضوحا "لكن وجود هذه الهيئات في كل مؤسسة مالية إسلامية من جهة، وغياب مرجعية شرعية موحدة من جهة أخرى، أدى إلى ظهور ظاهرة الفتاوى المتضاربة بشأن نفس المنتج، ففي بعض الأحيان ما هو مسموح به في أحد البنوك الإسلامية نجده محظورا في مصرف إسلامي آخر الأمر الذي يعكس نتائج سلبية على ثقة المستثمرين وأداء البنوك².

وعلاوة على ذلك، فإن الواجب الرئيسي لهذه الهيئات هو أن تقرر ما هو مسموح به وما ليس مسموح به، أي تصدر فتوى

إشكالية البحث:

الواردة في القوانين و اللوائح المختلفة وليست بديلاً لها ، على الرغم من أنها لا تحمل صفة الإلزام مثل القوانين واللوائح، إلا أنها تؤدي إلى التطبيق الجيد والسليم لتلك النصوص القانونية ، وبالتالي تبرز السلوك الرشيد في إدارة البنك والذي ينعكس بدوره على الأداء المالي للبنك⁶

ويمكن ان نعرف الحوكمة بأنها مجموعة من القوانين والنظم والقرارات التي تهدف إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء الإداري عن طريق اختيار الأساليب المناسبة والفعالة لتحقيق خطط وأهداف أي عمل منظم سواء في وحدات القطاع الخاص او في وحدات القطاع العام. إذا فالحوكمة تعني النظام العام، أي وجود نظم تحكم العلاقات بين الأطراف الأساسية التي تؤثر في الأداء كما تشمل مقومات تقوية المؤسسة على المدى البعيد وتحديد المسؤول عن التصرفات الإدارية والمالية غير الصحيحة مع تحميل المسؤولية لكل من الحق ضرراً بالمصلحة العامة⁷

المطلب الثاني:- المبادئ الأساسية للحوكمة في ميزان الشريعة الإسلامية

الشمولية هي واحدة من السمات الرئيسية للإسلام حيث يمكن القول أن الإسلام ينظم جميع مسائل الحياة اليومية في جميع المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وغيرها ، فقد كانت التجارة من أهم النشاطات في الدولة الإسلامية منذ بداياتها ، ويشجع الإسلام التجارة ما دامت تجري وفقاً لتعاليم الإسلام فعلى المسلمين القيام بأعمالهم التجارية بما يتماشى مع أحكام الشريعة الإسلامية لذلك يجب أن تتسم هذه الأنشطة بالصدق والإنصاف تجاه الآخرين وبالتالي فإن تجميع الثروة غير مسموح به إذا كانت الوسائل والنهج المستخدمة من المرجح أن تسبب أي نوع من الضرر للمجتمع أو أي من أعضائه أو حتى إذا كانت هذه الوسائل عديمة الفائدة أي لا تعود على المجتمع أو أي من أعضائه بأي نفع . وبشكل عام فإن الحفاظ على المعايير الأخلاقية وتحقيق التضامن الاجتماعي هي من السمات الرئيسية في النظام الاقتصادي الإسلامي ، وبالتالي فإن أي نوع من أنواع الاستغلال يعتبر محرماً⁸. فالهدف من النظام الاقتصادي الإسلامي هو تمكين الناس من كسب معيشتهم بطريقة عادلة ومربحة دون استغلال الآخرين⁹

على الرغم من أن مصطلح حوكمة الشركات يعد حديثاً نوعاً ما إلا أن جوهر هذا المفهوم ليس غريباً على الإسلام، فالإسلام يحظر الخداع والاستغلال، ويدعو إلى التوثيق والوضوح والمساءلة¹⁰ وهكذا، كما هو الحال في كثير من الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية الأخرى، يمكن استكشاف مسألة حوكمة

في هذه الورقة سوف نناقش التحديات التي تواجه إدارة المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، خصوصاً من حيث مدى تقيد هذه المصارف بمبادئ الإدارة الرشيدة، المتعارف عليها عالمياً، وذلك بعد التعرف على مفهوم الإدارة الرشيدة ومعرفة موقف الشريعة الإسلامية من أهم الأسس والمبادئ التي تقوم عليها الإدارة الرشيدة. وذلك وفقاً للخطة التالية:

المبحث الأول: المقصود بالحوكمة

المطلب الأول: مفهوم الحوكمة (الإدارة الرشيدة)

المطلب الثاني:- المبادئ الأساسية للحوكمة في ميزان الشريعة الإسلامية

المبحث الثاني:- هيئة الرقابة الشرعية: تأسيسها ، هيكلتها ، دورها وواجباتها .

المبحث الثالث:- أبرز الانتقادات التي وجهت لإدارات المصارف والمؤسسات المالية التي تقدم منتجات مالية إسلامية .
المطلب الأول:- تضارب الفتاوى والبيانات نتيجة لوجود هيئة خاصة للرقابة الشرعية في كل بنك أو مؤسسة مالية تقدم خدمات مالية إسلامية .

المطلب الثاني:- الجمع بين السلطات المختلفة والمهام المتناقضة.

المطلب الثالث:- مخاوف تتعلق بقضايا الاستقلالية والسرية والشفافية والكفاءة.

المطلب الرابع:- معضلة نقص الكوادر المتخصصة التي تتمتع بخبرة كافية في مجال الشريعة الإسلامية والمعاملات المالية المصرفية.

الخاتمة

المبحث الأول: المقصود بالحوكمة

المطلب الأول - مفهوم الحوكمة: (أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة)

الحوكمة هي بشكل عام القوانين والقواعد والنظم التي تهدف إلى إيجاد معايير وقيم أخلاقية تضبط السلوك الإداري للقائمين على الأعمال والنأي بهم من استغلال مناصبهم أو علاقاتهم بما يضر بمصلحة المؤسسة أو المصلحة العامة

5

فالحوكمة بمعناها المبسط هي المبادئ والقواعد والنظم التي تسمح لإدارة البنك أن تديره إدارة رشيدة، وبالتالي تحقق أفضل حماية وتوازن بين إدارة البنك والمساهمين وأصحاب المصالح المرتبطة بالبنك. فهذه المبادئ والقواعد والنظم مكملة للنصوص

وشفافية في إدارة أعمالهم التجارية بحيث لا يشك أحد في طبيعة هذه الأعمال ومدى امتثالهم لتعاليم الشريعة الإسلامية التي تنظم مثل هذه النشاطات.¹⁵ وعلاوة على ذلك، فإن أداء الركن الثالث من أركان الإسلام وهو -دفع الزكاة- يتطلب من المسلمين أن يتعاملوا بشفافية ودقة مع مسألة الجرد السنوي لأموالهم وأملاكهم وتجارتهم لأن دفع الزكاة أمر يهيم المجتمع بأسره لتحقيق العدالة والتضامن الاجتماعي والاقتصادي¹⁶

وفي هذه المرحلة من النقاش حول موقف الإسلام من قضية حوكمة الشركات قد يكون من المفيد الاستشهاد بتعليق الدكتور عبد الجبار على هذه المسألة " في حين أنه لا يمكن إنكار أن الإسلام يشجع بقوة جميع أشكال الحكم الإيجابي، وأن التقيد الكامل بالتعاليم الحقيقية للإسلام سيقبل إلى أدنى حد إن لم يمنع التعاملات الخاطئة، ولكن السؤال يبقى حول التطبيق السليم لمبادئ الشريعة الإسلامية¹⁷

المبحث الثاني: -هيئة الرقابة الشرعية: تأسيسها، هيكلتها، دورها وواجباتها

الهيئات الشرعية بمفهومها الحالي تعتبر مؤسسات حديثة في المجتمع الإسلامي، فقد عرف المجتمع الإسلامي المفتي و المحتسب و القاضي و لكن لم يكن هناك هيئة شرعية معينة مهمتها الإفتاء لمؤسسات اقتصادية و تكون جزءاً من هيكلها الإداري.

وقد برزت الحاجة إلى الهيئات الشرعية مع ظهور المصارف الإسلامية في العقود الثلاثة الماضية ، والتي و جدت نفسها في وضع يتطلب منها الممارسة أعمالها ضرورة وجود جهة معينة تبين لها الأحكام الشرعية للمعاملات التي تقوم بتنفيذها¹⁸

وكما ذكرنا سابقاً من أجل طمأنة عملائها بأن الخدمات المقدمة لا تخالف تعاليم الشريعة الإسلامية ، تلجأ البنوك الإسلامية إلى تأسيس مجلس إشرافي خاص يتكون من عدد معين من علماء الشريعة، الذين هم على درجة كبيرة من الدراية والمعرفة في فقه المعاملات وأصول الفقه وفي نفس الوقت يكونون خبراء في مجال التمويل والخدمات المالية¹⁹ وهم يبنون استشاراتهم على فهمهم للقرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة ، سواء السنة القولية ،أو الفعلية، أو التقريرية ، كما أنهم يبنون قراراتهم على فهمهم لتفسير القرآن والسنة من قبل أئمة الشريعة المعروفين في المذاهب الأربعة - المذهب المالكي، والمذهب الحنبلي ،والمذهب الحنفي ،والمذهب الشافعي - .²⁰ ويفترض أن يتم تعيين أعضاء هيئة الرقابة الشرعية من قبل الجمعية العمومية للبنك الإسلامي، ولكن في بعض الحالات يتم تعيين

الشركات من منظور الشريعة الإسلامية من حيث آليات صنع القرار والمساءلة والشفافية.
أولاً: آليات صنع القرار:

الإدارة الإسلامية تقوم أساساً على مبدأ الشورى الذي يشكل أحد المبادئ الأساسية الأربعة بشأن التنظيم الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، بالإضافة إلى الكرامة الإنسانية والمساواة والعدالة¹¹ . تم ذكر مبدأ الشورى في القرآن الكريم مرات عديدة ، فقد أمر الله سبحانه وتعالى رسوله الكريم صلى الله عليه وسلم أن يرسي مبدأ الشورى في المجتمع عن طريق التطبيق الفعلي لهذا المبدأ ، فأمره سبحانه وتعالى في الآية 159 من سورة آل عمران أن يتشاور مع من حوله من المسلمين في أمور الحياة العامة: ﴿ فِيمَا رَحِمَةً مِنَ اللَّهِ لَنْتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانْفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ ﴾، [آل عمران: 159]. لذلك وفقاً للأخلاق الإسلامية، فإن المسؤولين رفيعي المستوى ليسوا وحدهم الذين يحق لهم اتخاذ القرارات، ومن الممكن أن يشارك الموظفين العاديون في اتخاذ القرارات¹²

ثانياً: المساءلة والمحاسبة:-

إن أحد أهم أقسام الإيمان الرئيسية في الإسلام هي الاقتناع واليقين بأن جميع أعمالنا تسجل في هذه الحياة وأن كل الناس سوف يحاسبون على أعمالهم يوم القيامة ، كلمة - الحساب - التي تعني محاسبة الإنسان على أفعاله مذكورة في القرآن الكريم عدة مرات ، وعادة ما تربط بين الأفعال في هذه الحياة الدنيا و الجزاء في الحياة الآخرة - يوم القيامة - فالمسلمون يؤمنون بأن الله سبحانه وتعالى يراقب جميع أعمالهم كبيرها وصغيرها في كل زمان ومكان¹³ . ووفقاً لهذا التصور الإسلامي فإن نطاق المسؤولية والمساءلة أكثر شمولية وأوسع من أي نظام آخر متطور في مجال حوكمة الشركات فمن كانوا في دائرة المسؤولية من المسلمين كالمدرء مثلاً يؤمنون بأن أعمالهم مرصودة ومسجلة عليهم حتى في الأوقات والأماكن التي لا يمكن لعيون السلطات الإشرافية الوصول إليهم فيها¹⁴

ثالثاً : التوثيق والشفافية

يطلب الإسلام من المسلمين التعامل بعناية مع مسألة الملكية والحيازة ونقلها ، ففي آيات كثيرة يشجع القرآن الناس على تسجيل جميع معاملاتهم من أجل إنشاء نظام تجاري موثوق به ومستقر وذلك ليس للحفاظ على حقوقهم فقط ، وإنما على حقوق ورتبتهم أيضاً ، كما يطلب من المسلمين أن يتعاملوا بوضوح

أبرز الانتقادات التي وجهت لإدارات المصارف والمؤسسات المالية التي تقدم منتجات مالية إسلامية
المطلب الأول

تضارب الفتاوى والبيانات

وكما سبق ذكره، فإن وجود هيئة للرقابة الشرعية في كل بنك إسلامي من جهة، وعدم وجود هيئة إشراف شرعية موحدة من جهة أخرى، أدى في كثير من الأحيان إلى حصول تعارض وتباين في الفتاوى والأحكام الصادرة عن هذه الهيئات المتعددة، بل وحتى في بعض الأحيان هذا التعارض قد نجده في فتاوى الهيئة الواحدة فقد سبق وأن تراجع بعض الهيئات الشرعية في بعض البنوك عن فتاوى أصدرتها وقامت بمراجعتها وتقيحها أو حتى إلغائها²⁵

هذه الفتاوى المتضاربة بشأن نفس المنتجات يمكن ملاحظتها على المستويين الوطني والدولي، ففي بعض الأحيان ما يسمح به في أحد البنوك نجده محظورا في بنك آخر يعمل في نفس البلد أو في بلد آخر الأمر الذي يخلق لدى المتعاملين مع المصرف حالة من الإرباك، فقد لا يكون نفس المنتج قابلا للتسويق والتداول في مختلف المناطق، خلافا لمعظم الأدوات المالية التقليدية²⁶

أمثلة عملية للفتاوى المتضاربة

عقد "بيع العين" الذي هو شائع في ماليزيا، ويسمح به من قبل مدرسة المذهب الشافعي، نجده غير مسموح به في البلدان التي تتبع مدارس المذهب المالكي والحنبلي، وفي المقابل، في الوقت الذي نجد فيه أن عقد "التورق" مقبول من قبل مدرسة المذهب الحنفي وبعض أتباع المذهب الحنبلي، يعتبره العديد من الفقهاء عقدا باطلا²⁷

مثال آخر على تعارض الفتاوى -إن دفع جزء من الفائض إلى الشركة في التأمين التكافلي تحت اسم الحوافز على الرغم من أنها تأخذ حصتها من الأقساط وعائدات الاستثمار. ومن ثم فإن الفتاوى التي تسمح بهذا النوع من الممارسات تقضي على الفرق الجوهري بين التأمين الإسلامي الذي يقوم على المساهمات الطوعية (التبرعات) والتأمين التجاري الذي يقوم على أساس المعاوضة²⁸

الأمر الذي قد يثير بعض التساؤلات حول تأثير هذا التعارض في الفتاوى على أداء المصارف الإسلامية، ومستقبل الصناعة المالية الإسلامية ككل.

تم الرد على هذا السؤال من قبل الدكتور علي محي الدين القره داغي الذي يميز بين ما يسميه الاختلافات المعقولة والتناقضات الخطيرة، فهو يرى أن الاختلافات المعقولة التي

هؤلاء الأعضاء من قبل مجلس الإدارة مباشرة أو بتوصية منه²¹. وفي العديد من الدول مثل الأردن، ومصر، وماليزيا، أصبح تأسيس هيئة الرقابة الشرعية التزاما قانونيا على أية مؤسسة مالية تريد تقديم خدمات مالية إسلامية، وجميع دوائر صنع القرار في البنوك الإسلامية حتى مجلس الإدارة يجب أن يخضع لإشراف ورقابة هيئة الرقابة الشرعية لضمان التزامها بقواعد الشريعة الإسلامية²².

وفي الواقع العملي قد تختلف مهام هيئة الرقابة الشرعية من هيئة إلى أخرى وفقا للأحكام المنصوص عليها في النظام الأساسي للمؤسسة المالية، والأحكام المنصوص عليها في التشريعات الوطنية. ومع ذلك، فإن واجبها الرئيسي هو تنفيذ الرقابة الشرعية على أنشطة البنك وضمان توافقها مع أحكام الشريعة الإسلامية.

ويمكن تلخيص أبرز مهام هيئة الرقابة الشرعية في النقاط التالية: -

- تشترك في وضع اللوائح والنظم اللازمة، والصيغ المناسبة للعقود والمعاملات المالية، ومراجعتها، وتصحيحها وتحسينها.
- الرد على الأسئلة والاستفسارات المقدمة إليها، سواء كانت هذه الاستفسارات مقدمة من قبل عملاء أو زبائن البنك أو المساهمين أو الموظفين.
- تحسين معرفة الموظفين في مجال الشريعة الإسلامية من خلال توفير الدورات المناسبة بحيث يكونون مؤهلين شرعيا لأداء الأعمال المكلفين بها.
- تشترك في حل النزاعات التي قد تحصل بين البنك الإسلامي وأطراف أخرى، على سبيل المثال (النزاعات التي قد تحصل بين البنك والمستثمرين أو المساهمين أو الشركات أو حتى الحكومات أو أي جهات أخرى²³).
- تقديم تقرير سنوي إلى الجمعية العمومية يبين مدى التزام البنك بمبادئ الشريعة الإسلامية، وما تم القيام به من قبل الهيئة نفسها، ويوضح الطرق المتبعة في رصد أنشطة البنك وأيضا يحتوي التقرير على ملاحظات الهيئة ومشاهداتها، ويرصد ويقيم مدى استجابة الإدارة والموظفين لتعليمات الهيئة وقراراتها، وكذلك ابتكار وتطوير أساليب وأطر جديدة تتناسب وطبيعة البنوك الإسلامية²⁴

المبحث الثالث

الغريبة حتى لو وافقت على تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية على الحالة المعروضة أمامها ، لأنها سوف تجادل بأن هذه الأحكام متضاربة ومعقدة ، وأنها لا تستطيع أن تقرر أي حكم أو فتوى ينبغي تطبيقها³³ كما أن الصيرفة الإسلامية - بسبب الفتاوى المتضاربة - لا تعطي مثالا جيدا يشجع الاقتصادات الغربية أن تحذو حذوه ، خاصة في ضوء هذه الأزمة الاقتصادية العالمية ، فمن وجهة نظر الكثير من المراقبين الغربيين - بسبب هذه الفتاوى والقرارات غير المستقرة - فإن المصارف الإسلامية لا تختلف أساسا عن شكل الكثير من المؤسسات المالية الغربية.³⁴

إن نشوء ظاهرة الفتاوى المتضاربة يمكن أن يحال إلى أسباب كثيرة أهمها الاختلاف في تفسير بعض القواعد الشرعية من قبل أعضاء الهيئة في ظل وجود أكثر من مدرسة فقهية فعلى سبيل المثال في الأوساط السنية هناك أربع مدارس فقهية - مالكية وحنفية وشافعية وحنبلية، وعلى الرغم من أن لكل مدرسة من هذه المدارس وجهة نظره حول مسائل معينة تختلف عن وجهة نظر المدرسة الأخرى، ولكن لا يمكن اعتبار أي من هذه الآراء خاطئة تماما، كما أن هذه المدارس في اتفاق تام حول المبادئ الأساسية. لذلك فمن المفهوم أن فتاوى مختلفة حول نفس المنتج يمكن أن تصدر من قبل العلماء الذين ينتمون إلى مدارس مختلفة.³⁵

المطلب الثاني

الجمع بين السلطات المختلفة والمهام المتعارضة

وقد أدى الجمع بين المهام المختلفة من قبل هيئة الرقابة الشرعية إلى ظهور مشاكل خطيرة فيما يتعلق بحوكمة المصارف الإسلامية. لمزيد من التوضيح : إن الواجب الرئيسي لهيئة الرقابة الشرعية هو أن تقرر ما هو مسموح به وما ليس كذلك أي (تصدر فتوى - تشريع) أيضا تنفذ عملية تدقيق لاحقة للتأكد من أن المعاملات قد أُجريت وفقا للفتوى الصادرة ، هنا أدى الجمع بين هذه المهام إلى مركزية السلطات من جهة والجمع بين الواجبات المتعارضة من جهة أخرى، ونتيجة لذلك فقد تضطر هيئة الرقابة الشرعية في بعض الأوقات إلى تغيير الفتوى الصادرة عنها من أجل تفادي الحرج الذي قد تقع فيه بسبب التعارض بين الفتوى التي أصدرتها في وقت سابق بخصوص منتج معين ونتائج التطبيق الفعلي لهذه الفتوى على هذا المنتج³⁶

تمت مناقشة هذه المسألة بشكل متعمق من قبل الدكتور عبد الباري مشعل الخبير في مجال الرقابة الشرعية ، فهو يرى انه "عندما تصدر هيئة الرقابة الشرعية الفتاوى (التشريعات)

تستند إلى نصوص الشريعة الإسلامية والأغراض المشروعة لا تعتبر تناقضات خطيرة ولا تضر بكفاءة الخدمات المصرفية الإسلامية أو تعرض مستقبلها للخطر، بل على العكس من ذلك ، فإن هذه الاختلافات تشارك في إثراء الصيرفة الإسلامية وتطوير المنتجات المالية الإسلامية أما التناقضات الخطيرة فهي تلك الآراء المختلفة التي لا تتوافق مع المبادئ والمعايير الإسلامية المعروفة ، بل تعتمد على الحيل وإساءة استخدام الاستثناءات الفقهية ، فهي لا تفي بأغراض التمويل الإسلامي ، بل تؤدي في الواقع إلى انتهاك القيم الإسلامية وارتكاب المحظورات²⁹

ويضيف الدكتور القره داغي إن آثار هذه التناقضات كثيرة وخطيرة على أكثر من صعيد ويمكن تقسيمها إلى فئتين:

على الصعيد المحلي:

- هذه الظاهرة تضعف ثقة المسلمين في المؤسسات المالية الإسلامية، وبالتالي تفقد أهم سبب للتعامل معها، لأن الحافز الحقيقي لأغلبية المتعاملين مع المؤسسات المالية الإسلامية هو الخوف من ارتكاب الربا وغيره من المحظورات التي وفقا للتعاليم الإسلامية تؤدي إلى عقاب شديد في الحياة الدنيا والآخرة³⁰ ويرى الدكتور عبد الكريم الدهني أن هذا التناقض "يؤدي إلى فقدان ثقة المستهلك في المصارف الإسلامية بسبب عدم الاتساق في عمل هيئات الرقابة الشرعية في السوق عندما تتعارض قراراتها مع بعضها البعض"³¹

- أيضا تؤدي إلى عدم تحقيق مقاصد الاقتصاد الإسلامي في إعادة الإعمار والتنمية الشاملة في مجالات التجارة والصناعة والزراعة. إلخ

- ويمكن القول أن هذه الظاهرة أدت أيضا إلى خلق بيئة تنافسية غير سليمة حيث تصنف الفتوى من حيث كونها صارمة أو متسامحة وتستخدم كعنصر أساسي في التنافس بين المؤسسات المالية على حساب العناصر الأخرى، مثل جودة المنتج وسعره، مما يفسر السبب وراء حرص المؤسسات المالية الإسلامية على اختيار أعضاء هيئة الرقابة الشرعية من أولئك الذين يعرفون بتساهلهم من أجل الحصول على أدونات وموافقات حول منتجات وأنشطة قد لا يحصلون عليها إذا كان أعضاء الهيئة ممن يصنفون من المحافظين³²

على الصعيد الدولي:

هذه الفتاوى المتعارضة لن يحترمها الاقتصاديون والمراقبون الدوليون وخاصة الفتاوى القائمة على الحيل. وعلاوة على ذلك ، فإن أي عقد مبني على هذه الفتاوى يحتمل أن ترفضه المحاكم

لمبادئ وتعاليم الشريعة الإسلامية ولكن لا ننسى أنهم بشر وقد يخطئون بقصد أو عن غير قصد⁴¹. بالإضافة إلى أن وضعهم الوظيفي يجعل خطر تعارض المصالح قائماً ولا يمكن تجاهله⁴². ومن الناحية العملية من المرجح أن يكون تعارض المصالح حاضراً في كثير من الحالات التي يمكن أن نوجزها في الصور الآتية :-

• **قضية الاستقلالية:**

يثير تعيين أعضاء هيئة الرقابة الشرعية من قبل مجلس إدارة المصرف الإسلامي شكوكاً كثيرة حول استقلالية الهيئة الشرعية عن إدارة البنك، وهذه الشكوك تقوم على حقيقة أن هؤلاء الأعضاء تم توظيفهم من قبل البنك. ويحصلون على راتب أو مكافأة مقابل خدماتهم، مما يخلق علاقة اقتصادية مزدوجة بين إدارة البنك وأعضاء هيئة الرقابة الشرعية -الذين يتم تعيينهم بشكل أساسي لمراقبة وتقييم أنشطة البنك، والحصول على مكافأة مالية عن ذلك من البنك نفسه!! ولذلك فإن الوضع الوظيفي لأعضاء هيئة الرقابة الشرعية يضع استقلاليته موضع سؤال⁴³، لأنه من وجهة نظر الدكتور العياشي "أخذ المقابل المالي من طالب الفتوى يضع الكثير من القيود أمام استقلالية المفتي"⁴⁴

ومن وجهة نظر شرعية إن حصول أعضاء هيئة الرقابة الشرعية على مقابل خدماتهم لا يعد محرماً بغالبية علماء الشريعة المعاصرين يتفقون على أن أعضاء هيئة الرقابة الشرعية لهم الحق في أن يكافئوا على خدماتهم التي يقدمونها للمصرف، لأن واجبهم لا يقتصر فقط على إصدار الفتاوى، وإنما أيضاً يتضمن فحص ومراجعة العقود وهم يكرسون الكثير من وقتهم للبنك⁴⁵، ومع ذلك، فإن ما يثير الشبهات و يولد نوعاً من تضارب المصالح هو ارتباط أجر أعضاء هيئة الرقابة الشرعية بعدد المنتجات والعقود التي يجيزونها، أو مع نسبة معينة من أرباح هذه المنتجات والخدمات التي أجازوها⁴⁶. فهنا بسبب وضعهم الوظيفي يجد أعضاء هيئة الرقابة الشرعية أنفسهم تحت ضغط المصالح المتعارضة، فكلما زاد عدد المنتجات والخدمات التي يجيزونها زادت مكافأتهم التي سيحصلون عليها في المقابل.

• **قضية السرية والمنافسة:-**

تستند مخاوف العديد من المراقبين حول مسألة السرية في أعمال هيئة الرقابة الشرعية على العضوية المتعددة لكثير من أعضائها. فنظراً لقلّة الأشخاص الذين يتمتعون بخبرة في مجال العلوم الشرعية والتمويل فجدد كثيراً من الأشخاص يجمعون بين عضوية أكثر من هيئة شرعية في أكثر من مصرف إسلامي

بوصفها مشروع وتعمل كسلطة تدقيق في الوقت ذاته، فإنها تقع في معضلة الجمع بين الواجبات والسلطات المتعارضة، فهي تعمل كجهة تشريعية وجهة رقابية في نفس الوقت، ومن المعروف أن هذا النوع من الممارسات يؤدي إلى زعزعة المعايير وعدم الوضوح في مسؤوليات الإدارة، كما يؤدي إلى تهميش آليات المساءلة خاصة إذا كانت هذه الهيئة قادرة على العثور على رأي فقهي تستخدمه لتمرير أي انتهاك يظهر في التطبيق"³⁷

المطلب الثالث :-

مخاوف تتعلق بقضايا الاستقلالية والسرية والشفافية والمنافسة. (تعارض المصالح)

يعرف الدكتور موسى أدم تعارض المصالح بأنه "الوضع أو الموقف الذي تتأثر فيه موضوعية واستقلالية صانع القرار في وظيفة معينة بمصلحة شخصية مادية أو معنوية تهمة هو شخصياً أو أحد أقاربه أو أصدقائه المقربين أو عندما يتأثر أدائه للوظيفة باعتبار الشخصية مباشرة أو غير مباشرة أو معرفته بالمعلومات التي تتعلق بالقرار"³⁸

إن مفهوم تعارض المصالح يعد من الموضوعات التي تندرج تحت مفهوم لحوكمة أو قواعد ترشيد العمل الإداري التي تهدف إلى إيجاد معايير وقيم أخلاقية تضبط السلوك الإداري للقائمين على الأعمال والنأي بهم عن استغلال مناصبهم أو علاقاتهم بما يضر بمصلحة المؤسسة أو المصلحة العامة ككل³⁹.

ينشأ مفهوم تعارض المصالح من زاوية أن الموظف سواء كان في قطاع عام أو خاص هو "بشر" كما أن له أهداف و تطلعات مادية و معنوية و له علاقات أسرية واجتماعية قد تدفعه إلى تقديم ما يستطيع أن يقدمه لهم من منافع و مصالح تكون متاحة بشكل أو بآخر من خلال الوظيفة. الأمر الذي يجعل مثل هذا الشخص في موضع اتهام من قبل الآخرين مفاده أن بعض القرارات التي يتخذها قد لا تكون في مصلحة المؤسسة التي يعمل بها، أو ليست خالصة من الغرض والهوى. ولأجل ذلك تولد مفهوم تعارض المصالح بهدف إبراز تلك الحالات التي يكون فيها تصرف الموظف مشوباً بالتهمة، وجرت دراسات حولها وكيف يمكن دفع مثل تلك التهمة لصيانة سمعة الموظف من جهة وسمعة الجهة التي يعمل فيها من جهة أخرى.⁴⁰

على الرغم من أنه نظرياً يصعب القبول بإمكانية تضارب المصالح لدى أعضاء هيئات الرقابة الشرعية، لأن أعضائها من علماء الدين البارزين والمتعلمين تعليماً عالياً في الشريعة. وعلاوة على ذلك، فهم معروفون بالالتزام ويعتبروا الحراس

العديد من المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية أو فتحت نوافذ إسلامية. ويتزامن هذا النمو مع تزايد الطلب على الموظفين المؤهلين الذين لازالت أعدادهم غير كافية لمواجهة هذا النمو المتزايد ، الأمر الذي عبر عنه بوضوح محافظ مصرف البحرين المركزي "لقد لاحظنا في البنك المركزي استمرار الحاجة إلى الموارد البشرية عالية الجودة داخل البنوك الإسلامية. وقد شهدت البنوك الإسلامية نموا سريعا بحيث كان من الصعب على البنوك إيجاد العدد الكافي من الموظفين المؤهلين".⁵¹

فهذه الصناعة المزدهرة تواجه تحديات حقيقية تتعلق بندرة الكوادر المؤهلة، التي تلبى متطلبات طبيعتها الخاصة التي تتطلب درجة عالية من المعرفة في مجال الشريعة والتمويل الحديث "هذا هو التحدي الرئيسي للتمويل الإسلامي".⁵² وعموما، فإن مسألة الافتقار إلى الموظفين المؤهلين لها أبعاد وأثار كثيرة على حوكمة البنوك الإسلامية، فمن المؤكد أن السبب الرئيسي لانتشار ظاهرة تعدد العضوية لأعضاء هيئات الرقابة الشرعية في أكثر من هيئة داخل أكثر من مصرف هو نقص الكوادر التي تجمع ما بين الفقه الشرعي والخبرة في مجال التمويل والصيرفة، والجمع بين عضوية أكثر من هيئة يشكل مخالفة خطيرة للمبادئ الأساسية التي تقوم عليها الحوكمة الرشيدة ويولد الكثير من المخاوف بشأن قضايا تضارب المصالح والسرية والمنافسة التي سبق وأن تمت مناقشتها.

الخاتمة:

في ضوء المناقشات السابقة يمكن القول أن هناك بعض المشاكل التي تواجه إدارة البنوك الإسلامية في ظل وجود هيئة الرقابة الشرعية، التي تعرضت للانتقاد في العديد من الجوانب ومن زوايا مختلفة، فقد انتقدت هيئات الرقابة الشرعية بسبب تضارب الفتاوى الصادرة عنها ، ما يعكس نتائجها السلبية على صناعة التمويل الإسلامي برمتها على المستويين المحلي والدولي . وقد علق السيد إقبال زامير على هذه المشكلة مشيرا إلى ما يمكن أن يكون الحل السليم من وجهة نظره قائلا "حاليا، كل بنك إسلامي لديه هيئة شرعية خاصة به تدرس وتقيم كل منتج جديد دون تنسيق الجهود مع البنوك الأخرى، كل هيئة شرعية تلتزم بمذهب معين من الفكر الإسلامي. لذلك ينبغي تبسيط هذه العملية بتوحيد هذه الهيئات للتقليل إلى أدنى حد من الوقت والجهد والارتباك"، كما انتقدت هيئات الرقابة الشرعية بخصوص استقلاليتها عن إدارة البنك، ففي العديد من البنوك يتم تعيين

عادة ما تعمل في نفس البلاد وتقدم خدمات متشابهة وبالتأكيد تكون في حالة تنافس مع بعضها البعض لتقديم أفضل الخدمات، والحصول على أكبر عدد من الزبائن⁴⁷ ومن المعروف أنه نظرا لطبيعة عملهم ، فإن أعضاء هيئة الرقابة الشرعية لديهم إمكانية وصول غير مقيد إلى الكثير من المعلومات الهامة ، وبالتالي فإنهم معرضون لخطر محتمل في تضارب المصالح .
فالأسرار

المتعلقة بالمنتجات والابتكارات التي تعمل المؤسسة على تطويرها بأعباء تبارها تمثل أكثر المجالات التي تميز أي مؤسسة مالية عن أخرى وبالتالي تحرص المؤسسة للمحافظة على أفكارها المبتكرة ، ومنتجاتها التي تحت التطوير حتى تكون أول المستفيدين منها عند طرحها، وهذه الأفكار لاشك في أن أول من يطلع عليها هم أعضاء الهيئات الشرعية بحكم أن نقطة البدء هي الحصول على الموافقة الشرعية لهيكل المنتج، فإذا تسرب الخبر لمنافس سواء بقصد أو بغير قصد ترتب على ذلك أضرار تلحق بالمؤسسة.⁴⁸

وعلى الرغم من أن المشرعين في ماليزيا أوجدوا حلا لهذه المشكلة وذلك بسن التشريعات التي تمنع الشخص أن يجمع بين عضوية أكثر من هيئة شرعية واحدة إلا أن هذا الحل أصطدم بمشكلة نقص الكوادر المتخصصة التي تتمتع بخبرة كافية في مجال الشريعة الإسلامية والمعاملات المالية المصرفية⁴⁹ نظرا لطبيعة عمل أعضاء هيئة الرقابة الشرعية داخل المصرف هناك أيضا مسألة أخرى تتعلق بقدرتهم على الوصول إلى المعلومات الهامة، التي قد يستفيدون منها لتحقيق مصالحهم الخاصة من خلال الحصول على منافع أو تجنب مخاطر أو خسائر لا يمكن الحصول عليها أو تجنبها لولا الاطلاع على هذه المعلومات ، فمن المرجح أن يحدث ذلك في البنوك التي يكون لدى أعضاء هيئة الرقابة الشرعية حسابات استثمارية فيها وكذلك تعيين أعضاء هيئة الرقابة الشرعية في وظيفة أخرى في البنك خاصة إذا كان العضو في موضع مسؤولية ما يؤثر سلبا على استقلاليتها ويضعه تحت ضغط تضارب المصالح⁵⁰

المطلب الرابع

معضلة نقص الكوادر المتخصصة التي تتمتع بخبرة كافية في مجال الشريعة الإسلامية والمعاملات المالية المصرفية.

الحقيقة التي لا يمكن إنكارها أن صناعة التمويل الإسلامي تنمو بسرعة كبيرة حيث بلغ المعدل السنوي لنمو هذه الصناعة 15 في المائة خلال السنوات الثلاث الماضية. واستجابة لهذا النمو ازداد عدد المؤسسات المالية التي تقدم خدمات مالية إسلامية، فقد تم مؤخرا إنشاء العديد من البنوك الإسلامية الجديدة وتحولت

- 10-3 <http://albuthi.com/blog/968> -
2017 .

[4]- د-العياشي الصادق فداد، تعارض المصالح في عمل
الهيئات الشرعية،
مقدم مؤتمر الهيئات الشرعية الثامن برعاية هيئة المحاسبة والمرا
جعة للمؤسسات المالية الإسلامية - مملكة البحرين.

[5]- دليل الحوكمة المؤسسية - بنك القاهرة 2013 المعتمد
من قبل لجنة الحوكمة والترشيحات، جلسة رقم 2013/3
بتاريخ 2013/6/23، مجموعة الإلتزام المصرفي
والحوكمة المؤسسية

[1]- Greuning, Hennie, Iqbal, Zamir ,Risk analysis
for Islamic banks, Washington DC, The World
Bank 2008 .

[2]- Abd-Jabbar, Hjh, The Shari'a supervisory
board of Islamic financial institutions: a case
for governance, company lawyer 2009. West
Law .

[3]- Abd-Jabbar, Hjh, The Shari'a Supervisory
Board: a potential problem in Islamic
finance?, company lawyer 2008. West Law .

[4]- Abd-Jabbar, Hjh, Addressing outstanding
issues in Islamic finance: Malaysia's
initiatives, Company Lawyer 2007. West law .

[5]- Abu-Tapanjeh ,Abdussalam, Corporate
governance from the Islamic perspective: A
comparative analysis with OECD principles ,
Critical Perspectives on Accounting 20 (2009)
556-567 . p557 available at
www.elsevier.com/locate/cpa accessed
3/10/2017

[6]- Aldohni, Abdul Karim, Islamic banking
challenges modern corporate governance: the
dilemma of the Shari'a supervisory board,
company lawyer 2009. West Law.

[7]- Ali, Abdulrahim , The role of Islamic
jurisprudence in finance and development in
the Muslim world , company lawyer 2010 .
West Law.

[8]- Al-Maraj, R, Mohammed, Challenges facing
Islamic financial institutions. The Governor of
the Central Bank of Bahrain, at the 14th
Annual World Islamic Banking Conference,
Manama, 9 December 2007 BIS Review
149/2007 . Available on
www.bis.org/review/r071217c.pdf. Accessed
on 2/10/2017.

[9]- Al QurrahDaghi, A, Muhyeddin Multiplicity of
the authorities that issue fatwas in Islamic
financial industry , Al-Sharq newspaper ,
Saturday, 12 June 2010 . Available on :
[http://www.al-
sharq.com/articles/more.php?id=118071](http://www.al-sharq.com/articles/more.php?id=118071) ,
Accessed 17/10/2017

[10]- Al-Sharif, M, AbdulGhaffar, the supervision
of Shari'a on the Islamic financial companies
and banks . The Third World Conference on
Islamic Economics /University of Umm Al-
Qura. Available on
[www.kantakji.com/fiqh/Files/Fatawa/16231.
doc](http://www.kantakji.com/fiqh/Files/Fatawa/16231.doc) Accessed on 17/10/2017

أعضاء هيئة الرقابة الشرعية من قبل مجلس الإدارة مباشرة أو
وفقاً لتوصياته. لذلك في محاولة لمعالجة هذه المشكلة صدر
القرار رقم 177 (19/3) عن المجتمعين في الدورة التاسعة
عشرة لأكاديمية الفقه الإسلامي الدولي، الذي عقدت في الشارقة
2009، والذي ينص على أنه يجب تعيين أعضاء هيئة الرقابة
الشرعية من قبل الجمعية العامة للبنك.

وأخيراً وجهت انتقادات لهيئات الرقابة الشرعية بسبب الجمع
بين المهام والسلطات المختلفة: فهي تصدر الفتوى وتقوم
بعملية التدقيق اللاحق. على الرغم من أن هذه المشكلة يبدو أنها
حلت من خلال إنشاء لجنة التدقيق الشرعي الخارجية، ومع
ذلك، هناك العديد من نقاط الضعف في ممارسات عمل هذه
اللجنة، فهي إلى حد ما ليست مستقلة لأنها عادة ما تعتمد على
نتائج التدقيق الداخلي. ولذلك فإن الفصل بين واجب التدقيق
الشرعي وواجب التشريع (إصدار الفتوى) يجعل استقلالية لجنة
المراجعة الداخلية في وضع أفضل من الناحية المهنية.

وأخيراً لايفوتنا التأكيد على أن أعضاء الهيئات الشرعية ممن
نعلم سيرتهم هم من صفوة المجتمع ديناً وخلقاً وعلماً ولا
نزيههم على الله. ولهذا فإن مناقشة موضوع تعارض المصالح
في أعمال الهيئات الشرعية، ينبغي أن ينظر إليه من زاوية أنه
جزء من الممارسة العملية التي أفرزها التنظيم الإداري
للمؤسسات الاقتصادية الحديثة. وبالتالي فإن مناقشته لا
ينبغي أن تفهم على أنها معالجة لأمر واقعة، ولكن هي تصور
افتراضي لحالات متوقعة في المستقبل، بالإضافة إلى أنه
استكمال لمقومات تطور المؤسسات المصرفية الإسلامية⁵³.

ويتفق العديد من الكتاب على أن جميع المشاكل التي سبق
الإشارة إليها يمكن حلها من خلال إيجاد مجلس أو هيئة شرعية
موحدة تجمع بين الفقهاء من كل المذاهب والمدارس الفقهية
المعروفة في العالم الإسلامي وتكون فتاواها مقبولة ومعترف بها
في جميع أنحاء العالم الإسلامي.

المراجع

[1]- د-موسى آدم عيسى. تعارض المصالح في أعمال هيئات
الرقابة الشرعية بحث مقدم إلى مؤتمر الهيئات الشرعية
الثامن المنعقد بالبحرين 18,19-5-2009

[2]- دليل الحوكمة المؤسسية - بنك القاهرة 2013 المعتمد
من قبل لجنة الحوكمة والترشيحات، جلسة رقم 2013/3
بتاريخ 2013/6/23، مجموعة الإلتزام المصرفي
والحوكمة المؤسسية

[3]- د-محمد ياسين غادر، مقالة إلكترونية بعنوان "الحوكمة"
الهدف منها ومحددتها الداخلية والخارجية ومعايير تطبيقها

OECD principles , Critical Perspectives on Accounting 20 (2009) 556-567 . p557 available at www.elsevier.com/locate/cpa accessed 3/10/2017

⁹M, Esfandiar and D ,Abbas. Islamic values forward into better corporate governance systems..International Conference on Business and Economic Research (ICBER 2010)Malaysia (15 - 16 March 2010), ISBN : 978-967-5705-00-7, Global Research Agency , ISBN : 978-967-5705-00-7. p12 . Available at : http://www.globalresearch.com.my/proceeding/icber2010_proceeding/PAPER_113_IslamicCorporate.pdf Accessed on 15/10/2017

¹⁰مرجع سابقص12

¹¹مرجع سابقص13

¹²A, Abdussalam, مرجع سابق 562 ص

¹³M, Esfandiar and D ,Abbas. مرجع سابقص12

¹⁴A, Abdussalam, مرجع سابق 566 ص

¹⁵M, Esfandiar and D ,Abbas. مرجع سابقص12

¹⁶ A, Abdussalam, مرجع سابق 563 ص

¹⁷A, Hjh, The Shari'a supervisory board of Islamic financial institutions: a case for governance. p4

¹⁸ص14 د- موسى آدم عيسى. مرجع سابق

¹⁹G, Wafik and P, Matteo7 مرجع سابقص

²⁰ A, Hjh, The Shari'a supervisory board of Islamic financial institutions: a case for governance

ص2مرجع سابق

²¹د- العياشي الصادق فداد ، تعارض المصالح في عمل الهيئات

الشرعية ، بحث مقدم لمؤتمر الهيئات الشرعية الثامن برعاية

هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية - مملكة

البحرين 2009 / 5 / 19 - 18

²²A, Hjh, The Shari'a supervisory board of Islamic financial institutions: a case for governance.

ص2مرجع سابق

²³ Dr. A, Mohammad, The supervision of Shari'a on the Islamic financial companies and banks .The Third World Conference on Islamic Economics / University of Umm Al-Qura . Available on www.kantakji.com/fiqh/Files/Fatawa/16231.doc Accessed on 15/10/2017

²⁴G, Wafik and P, Matteo7 مرجع سابقص

²⁵ A, Hjh, Addressing outstanding issues in Islamic finance: Malaysia's initiatives 7 صمرجع سابق

²⁶ A, Hjh, The Shari'a Supervisory Board: a potential problem in Islamic finance?., مرجع

سابق

[11]- B, Ezzeddine, The conflict of interest in the work of the members of the Shari'a Supervisory Boards In Islamic financial institutions, paper submitted to the eighth Conference of the shari'a supervisory boards 18 - 19 / 5 / 2009, Accounting and promoted by the Auditing Organization for Islamic Financial Institutions in Bahrain Available on: <http://www.iifef.org/files>

[12]- Meshaal, Abdul-bary, The Challenges and obstacles to governance of Islamic financial institutions , The Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions, the Ninth Conference of Shari'a Supervisory Boards 26-27 - May 2010 . Center for International Private Enterprise.

[13]- WafikGrais and Matteo Pellegrini Corporate Governance and *Shariah* Compliance in Institutions Offering Islamic Financial Services,(November 1, 2006). World Bank Policy Research Working Paper No. 4054. Available at SSRN: <http://ssrn.com/abstract=940711>, accessed on 12/10/2017.

[14]- Zamir, Iqbal, Challenges Facing Islamic Financial Industry, Journal of Islamic Economics, Banking and Finance. Available at http://www.ibtra.com/pdf/journal/v3_n1_article4.pdf. Accessed 2/10/2017

¹ A, Rsheed : Challenges facing Islamic financial institutions. The Governor of the Central Bank of Bahrain, at the 14th Annual World Islamic Banking Conference 2007, Manama, 9 December 2007. P2 Available on www.bis.org/review/r071217c.pdf Accessed on 2/10/2017

²A, Hjh, The Shari'a Supervisory Board: a potential problem in Islamic finance?, company lawyer 2008. . West Law

³M, Abdul-bary , the Challenges and obstacles to governance of Islamic financial institutions , The Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions, the Ninth Conference of Shari'a Supervisory Boards 26-27 - May 2010 . Center for International Private Enterprise .

⁴M, Abdul-bary , مرجع سابق .

⁵د- موسى آدم عيسى. تعارض المصالح في أعمال هيئات الرقابة الشرعية- بحث مقدم إلى مؤتمر الهيئات الشرعية الثامن المنعقد بالبحرين 2009-5-18, 19

⁶ - دليل الحوكمة المؤسسية - بنك القاهرة 2013 المعتمد من

قبل لجنة الحوكمة والترشيحات، جلسة رقم 2013/3 بتاريخ

2013/6/23، مجموعة الإلتزام المصرفي والحوكمة

المؤسسية

⁷ - د- محمد ياسين غادر، مقالة إلكترونية بعنوان "الحوكمة"

الهدف منها ومحددتها الداخلية والخارجية ومعايير تطبيقها -

2017-10-3 <http://albuti.com/blog/968>

⁸A, Abdussalam, Corporate governance from the Islamic perspective: A comparative analysis with

هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية - مملكة البحرين

47A,Hjh, The Shari'a Supervisory Board: a potential problem in Islamic finance. ص 3

48د-موسى آدم عيسى. مرجع سابق

49Hennie van Greuning and Zamir Iqbal - ص 13 مرجع سابق

50د- العياشي الصادق فداد ، مرجع سابق ، ص 8

51A, Rasheed: ص 5 مرجع سابق.

52A,Ali , The role of Islamic jurisprudence in finance and development in the Muslim world , company lawyer 2010 . West Law p10

53د-موسى آدم عيسى. مرجع سابق

27A,Hjh, Addressing outstanding issues in Islamic finance: Malaysia's initiatives ص 1 مرجع سابق

28مرجع سابق ص 1

29Dr Q, Ali Multiplicity of the authorities that issue fatwas in Islamic financial industry , Al-Sharq newspaper ,Saturday, 12June 2010 . Available on : <http://www.alsharq.com/articles/more.php?id=118071> , Accessed 17/10/2017

30مرجع سابق

31A,Abdul Karim, Islamic banking challenges modern corporate governance: the dilemma of the Shari'a supervisory board, company lawyer 2009. West Law p 5

32M,Abdul-bary, ص 3 مرجع سابق

33Dr Q, Ali, مرجع سابق

34مرجع سابق

35Hennie van Greuning and Zamir Iqbal , Risk analysis for Islamic banks, Washington DC, The World Bank 2008

36M, Abdul-bary ص 3 مرجع سابق.

37this study carried out by Dr Abdul-baryMeshaal and funded by the Centre for International Private Enterprise in Washington and presented in the Ninth Conference of Shari'a Supervisory Boards 26-27 - May 2010 which sponsored by the Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions in the Kingdom of BahrainP2.3.4,5,6

38د-موسى آدم عيسى، مرجع سابق ، ص 3

39مرجع سابق ص 3

40موسى آدم عيسى، مرجع سابق ، ص 4

41د- العياشي الصادق فداد ، مرجع سابق ص 8

42 A, Hjh, The Shari'a Supervisory Board: a potential problem in Islamic finance ص 4 مرجع سابق

43Hennie van GreuningandZamirIqbal ص 187 مرجع سابق

44د- العياشي الصادق فداد ، مرجع سابق ص 8

45B, Ezzeddine, The conflict of interest in the work of the members of the Shari'a Supervisory Boards In Islamic financial institutions,paper submitted to the eighth Conference of the shari'a supervisory boards 18 - 19 / 5 / 2009, Accounting and promoted by the Auditing Organization for Islamic Financial Institutions in Bahrain Available

on: <http://www.iifef.org/files/%20>

accessed on 20/10/2017

46د- العياشي الصادق فداد ، تعارض المصالح في عمل الهيئات الشرعية ، بحث مقدم لمؤتمر الهيئات الشرعية الثامن برعاية